المشكلة الاقتصادية

يختص كل علم من العلوم ببحث مشكلة معينة وعلم الاقتصاد يختص ببحث المشكلة الاقتصادية، ولتحديد المشكلة الاقتصادية لا بدَّ من الطرّق إلى أسبابها وعناصرها.

تعد الندرة النسبية جوهر المشكلة الاقتصادية والمقصود بالندرة النسبية، ندرة وسائل الإشباع بالنسبة للحاجات، ووسائل الإشباع هي الموارد المتوفّرة، وهذه الموارد مهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الأنسان بالحصول عليها، ولو فرضنا إنّ الموارد متوفّرة بالمقدار الذي يطلبه الأنسان لإشباع حاجاته لأنتفت المشكلة الاقتصادية. فالحاجات التي يحسّها الأنسان بعضها تتوفّر وسائل إشباعها في الطبيعة بكميّات تمكّن الأفراد من الحصول عليها دون جهد أو مقابل، غير إنَّ بعض الحاجات الآخرى ليست كذلك حيث إنّ الوسائل التي تقدّمها الطبيعة غالباً لا تصلح بصورتها الأوليّة لإشباع مثل هذه الحاجات. وهذا يعني أنّ المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب إحساس الأفراد بوجود حاجات متعددة ومتجددة أي حاجات غير محدودة، ووسائل إشباع –متمثّلة بالموارد المتوفّرة- نادرة أو محدودة.

ولمّا كانت الموارد تتميّز بالندرة النسبية لا الندرة المطلقة، وإنّ للأفراد رغبات متعددة بحاجة ملحّة إلى الإشباع، فلا بدَّ من تنافس هذه الرغبات

حول هذه الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة، وهذا الوضع يقود الفرد تحت ضغط الحاجّة إلى الاختيار بين الحاجات الأكثر إلحاحاً التي تكون لها الأولويّة في الإشباع وبين الحاجات الأقل إلحاحاً التي يمكن تحت ضغط ندرة الموارد التخلّي عنها. إنَّ توجيه الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة نحو استعمال معين بقصد إشباع حاجة معينة يعني التضحية باشباع الحاجات الآخرى.

ممّا تقدم نلاحظ إنَّ المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين هما: الحاجات المتعددة والموارد المحدودة.

وأنَّ أسباب مشكلة ندرة الموارد تكمن فيما يلي:

أوّلاً:عدم إستغلال موارد المجتمع أو سوء إستغلالها.

ثانياً: قابية بعض الموارد للنفاد والنضوب.

ثالثاً: زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الأنتاج.